

لا تنازل عن حقنا في العودة وتقرير المصير رغم 71 عامًا من النكبة المتكررة

15 أيار (مايو) 2019 - فلسطين المحتلة

ما بين عامي 1947 و 1949 هجرت القوات الصهيونية حوالي 85% من السكان الأصليين الفلسطينيين/ات من منازلهم/ن وأراضيهم/ن مسيطرة على 78% من أراضي فلسطين التاريخية، بعد أن طهرت عرقياً ودمرت حوالي 530 قرية ومدينة، وقتلت حوالي 15000 فلسطيني/ة في سلسلة من الجرائم الجماعية، والتي شملت أكثر من 70 مجزرة. قبل 71 عاماً بدأ التطهير العرقي للشعب الفلسطيني والذي لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا في إطار سياسات اليمين المتطرف المتبعة من الاحتلال وبدعم إمبريالي من الإدارة الأمريكية. وفيما لا تزال فلسطين الدولة والأمة الوحيدة المحتلة في تاريخ البشرية، تحولت سياسات الفصل العنصري المتصاعدة وانتهاكات حقوق الإنسان للاحتلال الإسرائيلي والنكبات المتكررة التي يعيشها شعبنا دون أي فرص للسلام في الأفق، وذلك في ضوء المنظور العالمي للعدالة والأمن الدوليين والموصوم "بازدواجية المعايير". وتسعى قوات الاحتلال وبصورة ممنهجة إلى تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وتهجيرهم لصالح تغيير التكوين الديموغرافي لفلسطين التاريخية ومن أجل إقامة دولة يهودية وفلسطين جديدة على النحو المقترح في "صفحة القرن". وتضم هذه السياسات مصادرة الأراضي، والحصار المفروض على غزة منذ 12 عاماً، والقيود المفروضة على الحركة، واستخدام أحدث الأسلحة والفسفور المحظور دولياً، والمذابح وعمليات الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

تركت النكبة آثاراً عميقة جداً على الفلسطينيين/ات بشكل عام. فمن الناحية السياسية، هُجر أكثر من 750000 فلسطيني/ة داخلياً أو أُجبروا على إعادة بناء حياتهم في المنفى. اليوم، يوجد أكثر من 5 ملايين لاجئ/ة فلسطيني/ة داخل وخارج فلسطين مع حق تاريخي في العودة؛ يعيش حوالي ثلثهم في 58 مخيماً معترفاً به في الأردن ولبنان وسورية وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ومع ذلك، فإن النساء الفلسطينيات هن الأكثر تضرراً من آثار النكبة، كون انتهاكات الاحتلال لها آثار شديدة على صحتهم العقلية والعاطفية والجسدية ووضعهن الاقتصادي. من جهة أخرى إن الحصار المستمر والمفروض على غزة، واستخدام القوة المفرطة، والإبادة الجماعية، والمعاناة على الحواجز، وسياسة سحب الإقامة والتهجير العائلي، وهدم المنازل، والغارات الليلية كلها تؤثر على النساء اللاتي يتحملن العديد من الأعباء الاجتماعية. ووفقاً لإحصائيات مؤسسة الضمير في مقال نشرته في آذار 2019، "اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 10000 امرأة منذ عام 1967. وفي الوقت الحالي، يوجد 48 أسيرة في السجون الإسرائيلية، من بينهن 24 أم و 7 جريحات و 26 مريضة وأسيرة إدارية واحدة دون تهمة أو محاكمة".

تتزامن ذكرى النكبة هذا العام مع شهر رمضان المبارك، وهو اليوم الذي بدأ فيه العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، حيث استخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة ضد المدنيين/ات مما أسفر عن استشهاد 31 فلسطينياً، بينهم أربع نساء - منهن اثنتان حوامل وطفلان وأكثر من 154 إصابة. وبحسب الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وخلال حرب عام 2014 على غزة: "أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ من أن القوات الإسرائيلية قتلت طفلاً واحداً كل ساعة خلال ثلاثة أيام". وعليه فإن هذا الاستهداف المتعمد للأطفال يجب أن يجذب انتباه المناضلين/ات من أجل الحرية وأنظمة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم لأن كل الأدلة تشير ومنذ زمن طويل إلى استهداف الاحتلال الممنهج للأطفال. وفي عام 1995، ذكرت اليونيسف أن "حوالي مليوني طفل قُتلوا في الحروب على مدار العقد الماضي - وهو عدد يفوق عدد القتلى من الجنود". وبعد مرور عام، أعلنت غراسا ماشيل، الممثلة الخاصة للأمين العام، في أول تقرير للأمم المتحدة حول "الأطفال في الحرب" أن: "الأطفال ليسوا محاصرين في تبادل إطلاق النار، بل من المحتمل أن يكونوا أيضاً مستهدفين". وتابعت قائلة: "عندما تسود الولاءات العرقية، فإن المنطق المحفوف بالمخاطر ينقلب. والتصعيد من التفوق العرقي إلى التطهير العرقي إلى الإبادة الجماعية، كما رأينا، يمكن أن يصبح عملية لا تقاوم. وهنا يصبح قتل البالغين غير كافي، فيمتد الأمر إلى القضاء على الأجيال القادمة من العدو - أي الأطفال".

كما وتتزامن النكبة هذا العام مع مسابقة "يوروفيجن" Eurovision لعام 2019، والمقرر عقدها في "إسرائيل" بين 14 و 18 أيار، وتأتي بعد تبني "قانون الدولة اليهودية" العام الماضي حيث أعلن الاحتلال نفسه دولة عنصرية، وأكد دستوره على حرمان المواطنين/ات الفلسطينيين/ات من الحقوق المتساوية. وبعد حوالي عام، قرر الاحتلال استضافة مسابقة فنية شهيرة دولياً في محاولة لتبييض نظام الفصل العنصري وتغطية أعماله الوحشية وجرائم الحرب التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني. في يوم النكبة، نطالب بمساءلة الاحتلال الإسرائيلي والضغط عليه حتى يلتزم بالقانون الدولي من خلال مقاطعة "يوروفيجن" 2019.

وأخيراً، في مقابلة أجراها معه تلفزيون فوكس نيوز يوم السبت الماضي، قال مبعوث الولايات المتحدة للشرق الأوسط جاسون غرينبلات إن "صفقة القرن" المثيرة للجدل سيتم الكشف عنها بعد العاشر من حزيران. وفي إطار التفسير المحلي لاقتراح الولايات المتحدة، فإن صفقة القرن تعني فقط نهاية القضية الفلسطينية؛ فسيتعين على الفلسطينيين/ات قبول القدس كعاصمة للاحتلال، كما ستبقى المستوطنات وتصبح جزءاً من كيان الاحتلال - رغم أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما سيتعين على الفلسطينيين/ات التخلي عن الحقوق التاريخية مثل حقهم/ن في تقرير المصير وحقهم/ن في العودة على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

وعليه، وفي ذكرى النكبة ، تطالب جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وبشكل فوري بالأمور التالية:

- تنفيذ قرار الأمم المتحدة 194 المتعلق بحق العودة وتعويض جميع اللاجئين/ات الفلسطينين/ات ، إلى جانب قراراته المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.
- الإنهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة
- الالتزام بمعاهدة تجارة الأسلحة التي تستلزم إنهاء جميع إمدادات الأسلحة إلى الاحتلال، والمطالبة بفرض حظر عسكري كامل وفوري على دولة الفصل العنصري.
- الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القد ، وإلغاء إعلان الإدارة الأمريكية بأن القدس عاصمة للاحتلال.
- وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها الاحتلال الإسرائيلي. من هنا يجب على المجتمع الدولي محاسبة الاحتلال على انتهاكاته للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- توفير الحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات وفقاً لإطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقرار 1325.